

وزارة المالية

قرار رقم ٥٨١ لسنة ٢٠٠٧

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية

لقانون الضريبة على الدخل

الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ؛
وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل الصادرة بقرار وزير المالية
رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥ ؛

قرر:

(المادة الاولى)

يستبدل بنص الفقرة الرابعة من المادة (١٢٩) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة
على الدخل المشار إليها ، النص الآتي :

« وفي الحالات التي يرتد فيها الإعلان مؤشراً عليه بما يفيد عدم وجود المنشأة
أو عدم التعرف على عنوان الممول ، يقوم المأمور المختص أو عضو اللجنة المختصة
بإجراء التحريات اللازمة ، فإن أسفرت هذه التحريات عن وجود المنشأة
أو التعرف على عنوان الممول ، تتم إعادة الإعلان بتسليمه إليه ، وإن لم تسفر التحريات
عن التعرف على المنشأة أو عنوان الممول يتم إعلانه في مواجهة النيابة العامة .
ولرئيس لجنة الطعن أن يطلب من مأمورية الضرائب المختصة إجراء التحريات المشار إليها
بواسطة أحد مأموري الضرائب بها ، وفي هذه الحالة يجب على المأمورية إجراء التحريات
على وجه السرعة وموافاة رئيس اللجنة بنسخة من محضر التحريات موضحاً به ما أسفرت عنه . »

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ٢/١٠/٢٠٠٧

وزير المالية

د. يوسف بطرس غالى

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / زهير محمد حسب النبي

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠٠٧

٢٥١٥٦ س ٢٠٠٧ - ٢١٠٦